



الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل ش.م.م
SAUDI EGYPTIAN INVESTMENT & FINANCE CO.S.A.E

٥١ أ شارع جامعة الدول العربية - المهندسين - الجيزة ت: ٤١٨١ - ٣٧٦٠٤٦٨٢ - ٣٧٦٠٤٦٨٣ فاكس:

56 A Gameat Al Dowal Al Arabia - Mohandesseen CR : 810310 Giza - Tel.: 37604681 - 37604682 Fax : 37604683

صادر رقم : ٢٨

السادة / إدارة الأفصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ..

نشرف بأن نرفق لكم طيه تقرير تأكيد مستقل عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة
الشركة والمعد بواسطة مراقب حسابات الشركة عن عام ٢٠٢٣ والوارد لنا بتاريخ
اليوم .

وتفضوا بقبول وافر الاحترام ، ،

مسئول علاقات المستثمرين

مصطفى عطيه عبد العزيز



٢٠٢٤/١/٣٠ تحريرا في

تقرير تأكيد مستقل عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركة

إلى السادة / مجلس إدارة شركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل

إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسؤولية الإدارة

إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، كما أن مسؤولية الإدارة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسؤولية المراجع

فيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية، فتحصر مسؤوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وإبداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أداؤها وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠) "مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتحطيم وآداء عملية التأكيد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريرات هامة ومؤثرة.

ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والإطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً وغيرها من إجراءات جمع الأدلة المناسبة وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- الحصول على تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ المعد وفقاً للنموذج الصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات المعتمد من مجلس الإدارة.

- مقارنة مكونات تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة مع مكونات النموذج الصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية المعد وفقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ المؤرخ في ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وتعديلاته.

- الحصول على النظام الأساسي للشركة بمكونات التقرير فيما يخص الجمعية العامة ومجلس الإدارة.
- الحصول على لائحة العمل المعتمدة من مجلس الإدارة، التي تتضمن تحديد مهام اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها خلال هذه المدة.
- الحصول على تشكيل مجلس الإدارة خلال العام وموافقة الجمعية العامة والجهات الرقابية.
- الحصول على موافقة مجلس الإدارة علي تشكيل اللجان خلال العام.
- الحصول على الهيكل التنظيمي المعتمد من مجلس الإدارة لإدارات الشركة المختلفة.
- الحصول على تقرير مجلس الإدارة السنوي طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.
- الحصول على الافتتاح الدوري للمعلومات (المالية وغير المالية) للبورصة المصرية.
- الاطلاع على محاضر لجنة المراجعة المنعقدة خلال العام.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة الشركة، و ليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا لغرض الذي أعد من أجله.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

- ورد بتقرير الحكومة عدم قيام الشركة بتشكيل بعض اللجان وفقاً لمتطلبات الدليل المصري لحكومة الشركات والمتمثلة أهمها في لجنة الترشيحات، لجنة المكافآت، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الحكومة بالإضافة إلى عدم توажд بعض الإدارات بالهيكل التنظيمي للشركة وفقاً لمتطلبات الدليل المصري لحكومة الشركات والمتمثلة في إدارة الحكومة وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام، وقد قامت الشركة في التقرير بتبرير عدم تشكيل تلك اللجان والإدارات بسبب عدم حاجة الشركة لهم.
- ورد بتقرير الحكومة قيام الشركة بتعيين عضو مجلس إدارة مستقل وجاري تعيين عضو آخر وفقاً لمتطلبات الدليل المصري لحكومة الشركات.
- ورد بتقرير الحكومة قيام مدير إدارة المراجعة الداخلية بالشركة بتولي مهام مسئول علاقات المستثمرين نظراً لصغر حجم العمل بالشركة وصغر حجم الاستثمار على أسهم الشركة في البورصة وبالتالي عدم الحاجة لتعيين مسئول علاقات مستثمرين متفرغ.
- ورد بتقرير الحكومة عدم وجود لوائح معتمدة بالشركة لتنظيم أعمال اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة حيث تم التوضيح بالتقرير أن اختصاصات لجنة المراجعة واحتياطات لجنة الاستثمار محددة بقرار من مجلس إدارة الشركة.

د. عبد العزيز حجازي وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون
٦ شارع بولس حنا - الدقى - الجيزه
هاتف: ٣٧٦٠٠٥١٧ - ٣٧٦٠٠٥١٦ (٢٠٢)
فاكس: ٣٧٦٠٠٢١٥ (٢٠٢)
محمول: ٠١٠٠ ١٦٩٩٣٠١ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: dramhegazy@crowe.com.eg
الرقم البريدي: ٢١٣٢



الاستنتاج

فيما عدا تأثير ما سبق، فإن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبه الهامة - عن مدى التزام الشركة بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ استناداً إلى التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

مراقب الحسابات



القاهرة في ٣٠ يناير ٢٠٢٤